مصر
بعد مبارك - إضرابات واحتجاجات (الجزء 2)

www.socialistworld.net
موقع اللجنة لأممية العمال
2011/02/20

مراسلة في القاهرة

أحد الاحتجاجات التي ذهبت إليها كانت من قبل نحو 7000 عامل يعملون في فرع الحومدية لمصنع السكر. لم يكن مسموحاً لي من قبل الجيش بالدخول إلى المصنع للتحدث إلى العمال، وبالتالي بدأ العمال يأتون إلي في الخارج فيما كنت أجادل الضابط ليدعني أدخل وأسلم تحية تضامنية من قبل اللجنة لأممية العمال. وأعطيت عنوان الموقع إلى العديد من العمال الذين كانوا يسألونني عن المنظمة ويخبرون الآخرين داخل المصنع عن وجودي في الخارج للتضامن معهم. وبدأ عمال جدد يأتون إلي لإخباري عن نضالهم.

وفي حين وجودي في الخارج، بدأ أحد العمال يصرخ إلى الجنود ويقول لهم "هذه ثورة!". و"أنا سأدخلها بنفسي"، وهذا الأمر يرجع لنا ونحن في ثورة!". وأصبح الجو متوتراً للغاية وكان الجنود خائفين جداً ويتصلون بقادتهم الأعلى لطرح ما يجب القيام به. وكان من الواضح أن قادة الجيش قد أعطت أمراً عبر الهاتف إلى الضابط الذي كان يقول لي وللعمال أنه يجب أن أنتظر.

وبحلول الوقت الذي غادرت فيه، وذلك بعد الجدال مع أحد الضباط ذو رتبة منخفضة، كان العمال غاضبين لأن العمال المؤقتين لم يسمح لهم بالدخول والانضمام إلى زملائهم في الاحتجاج. وذلك بالرغم من أنهم كانوا يطالبون بتثبيتهم. وعلمت بعدها عبر الهاتف أن الإدارة وعدت بتلبية مطالبهم على الفور منها زيادة في الحد الأدنى للأجور والمكافآت (البعض كانوا يطالبون أن تكون الزيادة بنسبة 300٪) ، وببدل سكن ووجبات (كان البعض يقول أنه ينبغي أن يكون 450 جنيه في الشهر (76 دولاراً)، وبتشكيل لجنة عمالية للتنسيق مع الفروع الأخرى (الشركة لديها 23000 عمال في جميع أنحاء مصر)، ولتثبيت الـ5000 عامل المؤقت، وبزيادة في بدل النقل.

- وفي المنوفية، نظم العمال في مصنع النسيج اعتصاماً أمام مكتب التأمين في المنطقة الصناعية في قويسنا للاحتجاج على عدم دفع الـ10% من زيادة رواتبهم السنوية.

- 300 عامل في شركة سكر الفيوم في غرب القاهرة أضربوا مطالبين بتثبيت العمال المؤقتين، وللتخلص من الإدارة الفاسدة وتجميد اللجنة النقابية الرسمية وتشكيل لجنة عمال جديدة. وقيل لهم في نفس اليوم أن مطالبهم ستلبى.

- وشهدت شركة إنتاج الكابلات في الجيزة 350 العمال يضربون عن العمل مطالبين بحد أدنى للأجور بقيمة 1200 جنيه (203 دولاراً)، وبتوفير الرعاية الصحية ولدفع الأجور مباشرة إلى العمال وليس عن طريق البنك الذي يأخذ مبلغاً من العمال، ولتشكيل لجنة نقابية مستقلة. وقيل لهم أيضاً في نفس اليوم أن مطالبهم ستلبى.

- ونظم 1000 عامل من شركة الحديد والصلب المصرية الأمريكية في مدينة السادات اعتصاماً ثانياً لعدة أيام 2 على التوالي مطالبين بزيادة أجورهم والتأمين الصحي والحوافز وبدل وجبة.

- وأضرب مئات العمال في محطة التلفزيون المصري مطالبين بأجور متساوية لأولئك الذين يعملون في تلفزيونات أخرى، واشتكوا من "التغطية السيئة للثورة" والتي أجبروا القيام بها.

- في مطاحن شرق الدلتا في الاسماعيلية والمنصورة والسويس وبورسعيد، أضرب 4000 عامل ضد تدني الأجور وضعف نظام النقل وتحيز مطاحن القطاع الخاص على حساب القطاع العام، ومن أجل زيادة الحوافز من 30٪ إلى 100٪ من الرواتب، ولتوفير النقل

للعمال، ولاسترداد حصة التموين التي تم اتخاذها من مطاحن القطاع الخاص إلى مطاحن القطاع العام، ولوضع حد للعقوبات الظالمة على العمال ودفع أجور متساوية للزملاء الذي بدؤوا في نفس الوقت وتأخرت رواتبهم لمدة خمس سنوات، وإقالة سامي ياسين، المدير المالي في الشركة.

- وأضرب 1200 عامل في شركة السكر في الفيوم مطالبين بالدفع المساوي مع العاملين في شركة سكر النيل التي يملكها نجيب ساويرس، ومن أجل منافع متساوية مع زملائهم الذين يتلقون آلاف الجنيه شهرياً من النيل. كما طالبوا بعودة جميع العمال المفصولين بسبب دفاعهم عن حقوق العمال، وتنحي المديرين الذين تتجاوز أعمارهم ثمانين عاماً، واشتكوا على أحمد البكري الذي تقدر ثروته بنحو 30 أو 40 مليون جنيه، وهو شاب في شركة القطاع العام وصلت ثروته إلى الملايين! ودعوا لمحاسبة المدراء العامين.

- وأضرب عمال البريد في جميع أنحاء البلاد مطالبين بالمساواة في الأجور والمزايا بأثر رجعي إلى العامين الماضيين، وبمحاسبة شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية لأنها تملك البريد وتقدم تقاريرها إلى نفس الوزارة. ودعوا إلى إلغاء الحصار الجائر وتعيين الموظفين المؤقتين، وإلى حسم قضايا الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة، وطرد من الجيش المستشارين الذين يتقاضون رواتب عالية. وخصصت الوزارة تنازلاً وزادت الأجور بنسبة 11٪ في محاولة لتفريق المتظاهرين، ولكن العمال رفضوا العرض وقالوا أنهم سوف يعتصمون حتى التنفيذ الكامل لجميع مطالبهم.

- واحتج اليوم الآلاف من العمال من بتروتريد وغيرها من الشركات التابعة لوزارة البترول، أمام وزارة البترول، مطالبين بتثبيت العمال المؤقتين على القائمة القديمة، وبالمساواة بين جميع العاملين في الحقوق والمزايا، وبمحاسبة الفاسدين.

- واحتج العمال في وزارة الزراعة في مكاتبهم للمطالبة بأثر رجعي لتثبيت وقت العمل وباحتساب الراتب وفقاً لذلك.

- وأضرب 9000 عامل في مصنع الألمنيوم لوقف وهاب، رئيس مجلس إدارة الشركة، عن العمل ومحاسبته من خلال الكشف عن مصادر ثروته.

- واحتج 4000 عامل من شركة الفحم المصرية أمس في حي حلوان في القاهرة للمطالبة بتحسين الظروف المالية وبحصة من أرباح مبيعات الشركة الكبيرة.

- واعتصم أكثر من 250 عامل في الشركة الوطنية لصناعة الأسمنت، وهي شركة تابعة للمجموعة الايطالية للأسمنت، للمطالبة بتحسين ظروف العمل. وقالوا أنهم كانوا يعملون لحساب الشركة لمدة 15 عاماً وما زالوا يحصلون على 459 جنيه (77 دولاراً) شهرياً.

- وقال عاملون في محلات عمر أفندي أنهم سيرفعون دعوى ضد جميل القنبيت، المستثمر السعودي الذي يتولى حالياً على حصة بنسبة 85% من الشركة، لامتناعه عن دفع رواتبهم في الوقت المحدد.

- وطالب 200 عامل من اسمنت بإعادة توظيفهم بعد أن أقيلوا من قبل الإدارة.

- دعا عمال مصنع سوهاج لإنتاج البصل رئيس الوزراء المعين حديثاً أحمد شفيق لإلغاء خطط بيع المصنع لمستثمرين من القطاع الخاص وإعادتها إلى وصاية الدولة.

- صباح أمس احتج عمال غزل المنوفية ومصنع النسيج أمام مكتب صناعة التأمين ضد استبعاد العلاوة السنوية بنسبة 10٪ في العام الماضي، وقدموا شكاوى لتشمل المكافآت.

- ويوم الاثنين تجمع نحو 500 عاملاً وناشطاً عمالياً خارج اتحاد نقابات عمال مصر المهيمنة عليها الحكومة للمطالبة بحل الاتحاد. وتجمع المتظاهرون في الساعة الرابعة مساءً ورددوا شعارات تدعو إلى الحق في الإضراب السلمي وبمحاكمة قادة الاتحاد والحق في إنشاء نقابات مستقلة. "الاتحاد هو مغارة لصوص ومجموعة من البلطجية"، ردد المتظاهرون. وحاول العشرات اقتحام واحتلال مقر الاتحاد حوالي الساعة الخامسة. ورد الاتحاد بالضرب لإفراغ المبنى من المتظاهرين، مما أدى إلى حجار ألقيت ذهاباً وإياباً. وبدأ الاتحاد وموظفو الأمن إلقاء الزجاجات والعصي والحجارة من الطوابق أعلاه، مما أسفر عن إصابة عدد من المتظاهرين والصحفيين. ودعا أحد الضباط ثلاثة ممثلين من بين المحتجين لتوضيح مطالبهم. وفي غضون ذلك هتف المتظاهرون "الشعب يطالب بإزالة الاتحاد" في حين

أن آخرون حملوا لافتات كتب عليها "محاكمة المسؤولين عن التربح من الخصخصة". وكان أكبر عدد من العمال الحاضرين هم من النقابة المستقلة لموظفي ضرائب العقارات.

النضالات العمالية كانت حاسمة في إجبار مبارك على التنحي

كان بالفعل قد أعلنت وزارة المالية المصرية في يوم الثلاثاء 8، قبل استقالة الرئيس مبارك، أنها ستفتح أبوابها للراغبين في التقدم للوظائف في القطاع العام في محاولة لتلبية مطالب المحتجين الذين يطالبون بحل لأزمة البطالة المزمنة في مصر. وقالت الوزارة في بيان أنها ستبدأ قريباً بقبول طلبات التوظيف عبر البريد، مشيرة إلى أنه سيتم الإعلان عن العنوان البريدي في وقت قريب. وقالت الوزارة أنها ستدرس الطلبات وتحدد أية سلطات محلية لديها وظائف شاغرة. وقالت الوزارة أيضاً أنها ستنسق مع القطاع الخاص لمواصلة جهودها الرامية إلى خلق فرص العمل. ولكن النضالات استمرت بين العمال الذين دخلوا الساحة حينها وبدؤوا العملية الثورية. بعضها فقط مذكورة أدناه:

مقابلة مع قيادي عمالي في شركة الحديد والصلب في حلوان
2011 02 13

قال يوسف شهوان، قيادي عمالي في شركة الحديد والصلب في حلوان، في مناقشة مع مراسلة اللجنة لأممية العمال، ما يلي حول نضاله ونضال زملائه الرائع والملهم، الذي كان جارياً بضعة أيام قبل أن يتنحى مبارك.

أضرب 14000 عامل في شركة الحديد والصلب في حلوان المملوكة للدولة خلال الأيام التي سبقت استقالة مبارك، مستوحين من الثورة. وطالبوا باستقالة رئيس اللجنة النقابية في المصنع، وهو أحد قادة الحزب الوطني ونقابي فاسد وبيروقراطي ويعمل ضد مطالب العمال، ولديه ثروة شخصية هائلة نتيجة مركزه الذي استغله لتحقيق أرباح خاصة وعلى حساب العمال. وطالب العمال بأن يقال مباشرة من المصنع، وأن يتم إنهاء عقده، فتجاوب رئيس مجلس الإدارة للضغوط ونفذ هذه المطالب. وتضمنت المطالب الأخرى زيادة المكافآت من 38٪ إلى 50٪، وزيادة بدل الوجبة، وتثبيت العمال المؤقتين بعقود محددة. وتم تشكيل "لجنة ثورة 25 يناير العمالية" التي ستدافع عن حقوق العمال ومن أجل حراسة الشركة تحت الملكية العامة. واللجنة مفتوحة للقادة العماليين الجدد حتى تجرى انتخابات للجنة عمالية ثورية رسمية تأخذ على مسؤوليتها الضغط على مجلس الإدارة، وأخذ زمام المبادرة لإطلاق نقابة مستقلة. بالنسبة للعمال "لقد بدأت الثورة الآن" وحان الوقت لربط النضال الاقتصادي بالنضال السياسي.

- اندلعت اشتباكات في المصانع العسكرية في 10 فبراير بعد أن أعلن عمال المصانع العسكرية رقم 45 و54 عن إضرابهم. وأعلن وزير الإنتاج الحربي عن "إجازة رسمية" للعمال. فخرج العمال إلى الشوارع حيث اشتبكوا مع القوات العسكرية.

- وفي اليوم نفسه، أضرب عمال المصانع العسكرية الأخرى رقم 63 و360 ساعيين لتثبيت العمال المؤقتين وللحصول على 100% من المكافآت. وأوقفوا الإضراب بعد اجتماع مع رئيس المجلس الذي وعدهم بتلبية مطالبهم. ولكنهم فوجئوا في اليوم التالي عندما سمعوا عن حكم "الإجازة الرسمية".

- أيضاً في 10 فبراير، أضرب 24000 عامل في شركة محلة للغزل والنسيج، وطالبوا من إدارة الشركة برفع أجورهم لتتناسب مع ارتفاع الأسعار. وانضم عمال الفترة الصباحية للآخرين وتجمعوا أمام مبنى الإدارة، وأعلنوا إضرابهم ضد تدني الأجور وارتفاع الأسعار وتدهور مستوى حياة العمال المصريين. وردد المتظاهرون "ضع يدك بيدي لهزيمة عصابة اللصوص"، مشيرين إلى ثروات مصر المسروقة. وحاولت الشركة منع العمال من الدخول أو الخروج عبر إقفال البوابة بالسلاسل. وفي اليوم السابق كان قد تظاهر العمال المؤقتون في الشركة لتثبيت عقودهم.

- وفي 8 فبراير، أضرب العاملون في الشركة الدولية للمقاولات والصيانة الخاصة إنترمينت وشركة إسنبرو مطالبين بعقود عمل ثابتة.

- وفي 9 فبراير احتج عمال شركة أسمنت حلوان من أجل يوم عطلة مدفوع لكل أربعة أيام من العمل، ووجبة طعام لكل عامل يعمل أكثر من 8 ساعات يومياً، والحق في الرعاية الصحية، وعقود العمل دائمة مع المقاول. وتجمع سكان المنطقة المحيطة حول العمال وطالبوا بوظائف لأبنائهم وبناتهم.

- وفي اليوم ذاته أضرب أكثر من 2000 عامل في شركة الغزل والنسيج في حلوان، وتجمعوا في مظاهرة أمام إدارة الشركة مطالبين بفصل المدير التنفيذي للشركة وبحل لجنة الاتحاد وبزيادة الحوافز.

- وفي 9 فبراير، بدأ مئات العمال في شركة غزل المحلة اعتصاماً مفتوحاً أمام إدارة الشركة مطالبين بتسوية الترقيات المتأخرة منذ عام 2008. وطلبوا من جميع عمال الشركة الانضمام إليهم في نهاية دوامهم العملي الساعة الثالثة للمطالبة بفصل المدير التنفيذي للشركة التي حققت خسائر منذ توليه السلطة على الرغم من تسوية الدولة لديونها التي استخدمت لتوليد أرباح سنوية ضخمة.

- وفي اليوم نفسه، بدأ أكثر من 1500 عامل في المستشفى العام كفر الزيات اعتصاماً داخل المستشفى مطالبين بدفع الحوافز المتأخرة. وبدأ الاعتصام بين الممرضات اللواتي انضم إليهن في وقت لاحق الأطباء والعاملين في المستشفيات الأخرى.

- وأيضاً على 9 فبرلير، في محافظة السويس، بدأ أكثر من 400 عامل في شركة مصر الوطنية للصلب إضرابهم للمطالبة بزيادات في الرواتب، مؤكدين أنهم لم يحصلوا على أي حوافز على مدى السنوات القليلة الماضية، وألا يتجاوز الفائض في الدخل 600 جنيه. وتعود ملكية الشركة إلى رجل الأعمال محمد الجارحي جمال.

- وشهد يوم 9 فبراير أيضاً إضراب عمال شركة الكوك في حلوان بمشاركة 4000 عامل تجمعوا أمام إدارة الشركة مطالبين برفع المرتبات، وبعقود دائمة للعمال المؤقتين، وبدفع علاوات تعتمد على الزيادات التي تحققت في الصادرات. وكان المتظاهرون أمام إدارة شركة الكوك يهتفون شعارات ضد الفساد، ومناشدين بثورة الشعب، وهتفوا "أين الصحافة، هنا ظلم عمال الكوك".

الحاجة لبديل اشتراكي

وانتقد خبراء الاقتصاد الرأسمالي الحكومة المصرية لإسراعها في تعيين الآلاف من العمال في القطاع العام، قائلين أن هذا الإجراء سيشكل ضغوطاً هائلة على الميزانية الوطنية، التي لديها بالفعل عجزاً بنسبة 8%. ولكن العمال قد بدؤوا بالفعل يتحدون الاقتصاد الرأسمالي الذي فشل بالنسبة لعشرات الملايين من العمال والمزارعين الصغار والفقراء. فهم يطالبون بوضع حد للفساد وبفتح الكتب المالية لنرى أين سرقت الأرباح. وفئة من العمال المناضلين بدؤوا يعارضون الخصخصة ويطالبون بإعادة تأميم شركاتهم تحت سيطرتهم وإدارتهم. وقد بدؤوا بالفعل بتشكيل لجان عمالية في الكثير من أماكن العمل وجميع العمال أدانوا النقابيين الرسميين الفاسدين.

اللجنة لأممية العمال تدعم وتقف وراء الدعوة لتأميم الاقتصاد من أجل التخطيط والمراقبة الإدارة من قبل العمال عن طريق ممثلين منتخبين ديمقراطياً ويأخذون أجور عمالية ويخضعون للتنحي في حال لم يمثلوا مصلحة أولئك الذين انتخبوهم. وندعو أيضاً للربط المباشر بين النضالات العمالية وبين اللجان في جميع أنحاء المدن والبلدات، وذلك كخطوة فورية من أجل تشكيل حكومة من ممثلي العمال والمزارعين الصغار والشباب والفقراء الذين يمكنهم حماية الثورة وبداية التحسين الجذري في حياة الناس العاملين. وندعو إلى عقد جمعية تأسيسية ثورية يمكنها أن تقرر مستقبلاً ديمقراطياً في البلاد. ويمكن لهذه الحركة أن تناشد صفوف القوات الأمنية من جنود الجيش والشرطة ذوي الرتب المتدنية لانتخاب لجان خاصة بهم وحرة ومستقلة من قيادة قوات الدولة، ليتضامنوا مع أسرهم أخوانهم وأخواتهم ومع الطبقة العاملة والفلاحين والفقراء.

تقول اللجنة لأممية العمال أن الطبقة العاملة دخلت النضال الثوري الذي هددت فيه مصلحة الطبقة الرأسمالية الفاسدة والقمعية في مصر، وكذلك مصلحة الرأسمالية العالمية التي تخشى تزايد انتشار النضال الطبقي واحتمال إسقاط نظامها الذي يحمي الأرباح الخاصة للأغنياء. في مصر، كما في بلدان كثيرة في المنطقة، يوجد ثروة غنية بالموارد الطبيعية، وطبقة عاملة منتجة وقوة قادرة على القضاء على الفقر والبطالة. ويظهر العمال مرة أخرى للعالم مقاومتهم للنظام الوحشي الرأسمالي، وصعدا إلى العملية الثورية وهم يطرحون بديلاً عمالياً للثورة. هذه هي أولى الخطوات الحاسمة نحو التغيير الاشتراكي للمجتمع. إلى الأمام للثورة، لثورة العمال، ولتضامن أممي من قبل ومن أجل الطبقة العاملة، ومن أجل الاشتراكية!